

# ملخص كتاب اقتصاد ودولة للبنان

تمهيد

هدف هذه الوثيقة هو تحديد الخطوط العريضة للمشروع السياسي لحركة "مواطنون ومواطنات في دولة" عبر تظهير خياراتها في إدارة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الراهنة. الوثيقة، تتكون من ستة أجزاء، متبَعَةً بتصميم الكتاب:

- 1- مقدمة منهجية
- 2- جردة الواقع والإرث
- 3- الخيارات الاستراتيجية
- 4- استكشاف البدائل، وسائل العمل وسبله
- 5- الاجراءات المؤسسية العابرة للقطاعات
- 6- أمثلة عن الخيارات القطاعية

## الفصل الأول

### اقتصاد الدولة وفضاؤها

· يتناول هذا الفصل طبيعة الاقتصاد وأشكال توزّع الموارد وصولاً الى شرح أشكال العمل العامّ المختلفة والقيود عليه. كما يتناول ضرورة التنبّه الى أن امولة الاقتصاد تفرض سطوة منظومة من المصالح على المجتمع ككل. بالتالي خلق فرص عمل في إقتصاد كهذا يحصل عبر تمويل الاستثمارات الثّابتة أكثر من تمويل رأس المال العام.

### تأثيرات صغر حجم الاقتصاد

· اقتصاد لبنان الصغير يفرض قيوداً من جهة ويفتح مسارات من جهةٍ أخرى. أي عمل محدود على المقياس الدوليّ أو الإقليميّ يمكن أن تكون تأثيراته على المقياس المحليّ معتبرة. كغيره، اقتصاد لبنان الصغير لا يمكن أن يتفلس من عبء محدودية وفورات الحجم الا عبر وسائل أخرى كالانخراط في اقتصادٍ إقليميّ أوسع مثلاً. فالعلاقات الاقتصادية بوصفها هي علاقات موازين قوى.

## الفصل الثاني

## جريدة الواقع والإرث

### الخصائص الظاهرة

بما أنّ الأزمة المالية ليست وليدة الصدفة، يأتي هذا الكتاب بفصله الثّاني ليحدد خصائص هذه الظاهرة. أبرز هذه الخصائص هي الصمود الاستثنائيّ في وجه تراكم الديون، معدلات نموّ متدنيّة، مستويات استهلاك مرتفعة وخسائر مستمرّة، إضافةً الى افتقار الدولة وإداراتها وخدماتها الى الشرعية يرافقه عجز في إنشاء مؤسسات حكومية فعّالة. هذه الخصائص تتحدّد باعتبار أن لبنان يشكّل نقطة جذب لرؤوس الأموال وتنقل القوى العاملة، في المنطقة ككلّ. تعرّثت السياسات الداخلية بتخفيف آثار هذه العوامل، إنّما ضخّمتها باتباعها سياسات نقدية تعتمد على استخدام المواطنين العملة الأجنبية بالتوازي اي على دلورة شاملة للاقتصاد وعلى انفاق سخّي.

### المالية العامة ومنطق النموذج الاجتماعي الاقتصادي ومفاعيله

يجب التمييز بين حقبتين. الحقبة الأولى بين عام 1993 وعام 1997 شهدت عجوزات أوليّة بلغت 8% من الناتج وسطيّاً. الحقبة الثانية أتت بعد عام 2001 حيث لم تتجاوز العجوزات الأوليّة 1% من الناتج. بذلك، يكون النظام الاقتصاديّ السياسي قد اعتمد الانفاق من دون حساب مراهناً على السلام الإقليميّ ومركزاً قاعدته الشعبية (توظيفات فائضة، عقود بالمحاباة...) من دون الاكتراث لتراكم الدين.

يقدرّ مجمل ما دفعه اللبنانيون ب 316 مليار دولار للحصول على خدمات لا تفوق قيمتها الاقتصادية 116 مليار دولار. بذلك يكون قد ذهب 37% مما دفع فوائد للدين وتوزيع زبائني، بعجز سنوي نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن الحسابات تظهر تدفقاً لرأس المال. يعود سبب هذا العجز الى تضخّم مطلوبات المصارف، حيث يمولّ هذا التدفق كماً هائلاً من الاستهلاك ويزيد الطلب بشكل متضخّم في القطاع العقاري.

نتائج هذا النمط: أولاً تخصيص موارد محلية بشكل كبير لخدمات غير قابلة للتبادل، وتقلّص فرص العمل في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتبادل. ثانياً ارتفاع أسعار عناصر الانتاج المحليّة من دون زيادة موازية في انتاجيتها، ومع ضيق فرص العمل المأجور، ينحصر عمل النساء في عددٍ محدودٍ من المهن.

ما يميّز لبنان هو عدم ارتباط تدفق رأس المال بتصدير موارد طبيعية بل بتحويلات اللبنانيين، فيتحولون بذلك الى مادّة للتصدير، أضف على ذلك، وخلافاً للبلدان النفطية، تراكم الودائع والديون.

تأثيرات التفاعلات على الاقتصاد دائمة وكثيرة. تتراكم الكتل الماليّة الداخلية في لبنان بشكلٍ مستمرّ وتتولد خسائر كامنة في الأصول، وترتفع أسعار السلع والخدمات الغير قابلة للتبادل. كما نشهد إفراطاً في استثمار رأس المال في انتاج السلع والخدمات الغير قابلة للتداول ويتلاشى الاستثمار في القطاعات الأخرى. إضافةً الى ذلك، يتمّ الاعتماد المكثّف على العمالة الرخيصة غير المقيمة، ولا ننسى أن مصدر الدخل يكون غير مستقرّ وتكون حصّة الأجور من الدخل القومي منخفضة.

الشركات اليوم مثقلة بالديون، فمتوسط عبء الفوائد في معظم فروع الصناعة اللبنانية يتجاوز الـ 70% من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاكات، ومعظم المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جداً وهي من النوع العائلي. هذا ويقدر عدد المهاجرين اللبنانيين بين عامي 1996 و2001 بـ 32000 في السنة كما أن صافي التدفق السنوي من الهجرة الخارجة يقدر بحوالي 40 ألفاً، بحسب المرجع نفسه. تجدر الإشارة هنا إلى أن حصيلة الهجرة تكون إلغاء كل الزيادة الطبيعية في السكان اللبنانيين بسن العمل، وبذلك تكون الهجرة ردة فعل على بطء النمو الاقتصادي للبلاد.

## تعمق النظام، استيعاب الصدمات والفرص

حتى اليوم، لم تتم أي عملية انتقالية على مستوى السياسات الاقتصادية لتخفيف الآثار الاجتماعية لهذه السياسات، في وقت دخل فيه المجتمع في مرحلة انتقالية وتحول جذري وتغير ليتكيف وفق الشكل الذي سمح للنموذج الاقتصادي السياسي الحالي بالعيش.

فيما بقي النظام السياسي اللبناني يسعى عبر زعمائه لتحصيل الدعم الخارجي في ظل غياب الدولة، يتحين هؤلاء الفرص وينقلون ولاءاتهم من طرف إلى آخر ويعيدون التوضع، ويسهرون اليوم على استبقاء النظام الداخلي الذي يمثل مصالحهم المشتركة. ما حصل في الطائف وفي الدوحة، وفي باريس 2 خير دليل على كيف استطاعت المنظومة التمديد لنفسها 17 عاماً. خلال هذه الأعوام السبعة عشرة، ظهر مصرف لبنان نفسه على أنه قادراً على التحكم بالأدوات التي تحدّد سلوك اللاعبين المعنيين: المصرفيين وكبار المودعين. كما أنّ ما سمح بانقاذ هذه المنظومة أيضاً هو إعادة تشكيل المصالح والتحالفات، فدخلت المصارف طوعاً، طمعاً في الربح، حتى أنّ العديد من الأسر، وفي ظل غياب نظام تقاعدي أو شبكة أمان اجتماعية، باتت تعتمد على الفوائد من المصارف.

تراجعت نسبة السيولة الفعلية والكتلة النقدية الإجمالية بين عامي 1992 و2002 من 60% إلى 10% أما بين عامي 2012 و2019 تراجعت من 30% إلى 3% فانفجرت الأزمة.

يمكن تقسيم مراحل تطور علاقة مصرف لبنان بالمصارف والحكومات المتتالية إلى خمسة مراحل. الأولى بين عامي 1991 و1997، حيث ولدت عملية عام 1992 النقدية جذباً للأموال الخارجية ووظفت لتخفيض قيمة الليرة اصطناعياً مع الإبقاء على فوائدها العالية. المرحلة الثانية بين عامي 1998 و2001، وهي مرحلة السيطرة على الإنفاق، مما قلل من عائدات الفوائد على الليرة ووصل إلى شفير انهيار نقدي عشية باريس 2. المرحلة الثالثة بين عامي 2002 و2007؛ اغتنم مصرف لبنان الفرصة ليفرض على المصارف احتياطياً إلزامياً على ودائعها بالعملات الأجنبية، فانسحبت المصارف الأجنبية تبعاً، ولكن لم تعد ثنائية ليرة-دولار محورية بعد ارتفاع أسعار النفط الذي ولد دفقاً مستمراً للعملات الأجنبية. في المرحلة الرابعة بدأ التحول البنوي الثاني، حيث قرر مصرف لبنان تحصيل جزء متزايد من العملات الأجنبية عبر إصدارات اليوروبوند

وشهادات الإيداع، هنا تراجع حصة مصرف لبنان من الموجودات الخارجية بحدة. أما في المرحلة الخامسة، بين عامي 2012 و 2019، تراجع الموجودات الخارجية الصافية في ظلّ مكابرة مصرف لبنان.

## التحوّل الاجتماعي

في ظلّ هذا النظام السياسي والاقتصادي الذي بدأ في منتصف الثمانينات، شهد البلد هجرةً كثيفةً وارتفعت أعداد الوافدين الى لبنان وازدادت أعدادهم. نجد أن عدد اللبنانيين المهاجرين يعادل عدد اللبنانيين المقيمين، ممّا أدّى الى تغيير بالتركيب العمري للمقيمين بشكل كبير بين عامي 1997 و 2009. فاللبنانيون الذين تقلّ أعمارهم عن 20 سنة يمثلون 34% من المقيمين، بينما تبلغ هذه النسبة 57% لدى السوريين.

بذلك، وبناءً على الاستطلاعات التي أجريت من مشروع مايلز وبناءً على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي حول العمّال وأصحاب العمل، نرى أنّ حقيقة المشهد الاجتماعي والاقتصادي اللبناني مغايرة للفكرة الشائعة التي يتخيلها اللبنانيون. فالعمّال في القطاع النظامي لا يشكلون سوى 29% من القوى العاملة وهناك 19% من الأجراء الغير نظاميين. أما البطالة مرتفعة بشكلٍ خاصّ بين النساء وهي ترتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي (تحتسب البطالة بين أولئك الذين لم يهاجروا).

## المأساة السورية والتطورات الأخيرة المنبثقة عنها

أدى وصول ما يقارب 1.2 مليون نازح سوري بين عامي 2012 و 2013 الى تغيير بنية لبنان الاجتماعية والاقتصادية. تمثّل هذه الأعداد زيادة 23% في عدد السكان المقيمين و18% في القوى العاملة، مع نمو سنوي لا يتعدّى نسبة 2% من الناتج المحليّ رغم التدفق السنوي للمساعدات الخارجية. وفي حين لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2012 و 2017 سوى 8% بالقيمة الحقيقية، انخفض نصيب الفرد، وسطيّاً، من الناتج المحلي الإجمالي 12%.

أدت هذه التطوّرات الى تدهور خطير في توزيع الدخل والثروة، وولدت ضغوطاً على الاقتراض والتوظيف في القطاع العام من قبل الفقراء اللبنانيين. كما تزامنت مع تدهور أسعار النفط بعد عام 2014 وقطع طرق التجارة البرية، فأدت، مجتمعةً، الى تدهور خطير في ميزان المدفوعات الهشّ أساساً. ردّ مصرف لبنان هنا بإغداق المصارف بإعانات تحت مسمّى الهندسات المالية لدفعها لإجتذاب ودائعاً جديدةً بالعملة الأجنبية تسمح له بتجديد احتياطياته. لكن محاولات الإنقاذ هذه فشلت في العام 2018، فأوقف المصرف المركزي برامج قروض الإسكان المدعومة بسبب استنزافها لاحتياطيات النقد الأجنبي.

## الصدمة: إنذارات قبل حصولها وإنكار عند حصولها

تمكّن هذا النظام المالي من الاستمرار واستفاد من مفعول منشّطات باريس 2. بالرغم من التوتر السياسي، ومفاعيل حرب تموز، والحرب على سوريا استفاد النظام من ارتفاع سعر النفط وتعاضل دفع الأموال التي ساهمت به الأزمة المالية العالمية (أزمة عام 2008). لكن، وببدا حكومة هزيلة عام 2015، تعطلت هذه المنظومة وارتفعت المخاطر وأنت أزمة النفائات

كإشارة تحذير، ليشهد عام 2016 محاولة ترميم أولى تم تنفيذها على ثلاث جبهات: على الصعيد المالي بتغطية بعض خسائر المصارف بنحو 6 مليار دولار، على الصعيد الشعبي بمهرجان الانتخابات البلدية، وعلى الصعيد السياسي حيث تم إنجاز التسوية الرئاسية تحت مشورة الخارج.

رغم كل المحاولات لم يستعد النظام الثقة، فأطلقت محاولة ترميم ثانية عام 2018. نظمت فرنسا مؤتمر سيدر الذي وعد بجلب المليارات والإصلاحات، في حين كان مصرف لبنان يكتتب بسندات يوروبوند ما يقارب 5.5 مليار دولار من أجل جلب الأموال من الخارج.

في تشرين الأول عام 2018 أطلقنا في حركة "مواطنون ومواطنات في دولة" تحذيراً من الإفلاس التام ودعونا زعماء الطوائف الى التفاوض على التوزيع العادل والهادف للخسائر بشكل استباقي لأنهم عاجزون وظيفياً عن إدارة الأزمة التي باتت محتومة. مع تمسك الزعماء بأوهامهم وسعيهم لتخفيض العجز بشطب بند خدمة الدين الى حدود الصفر، مراهنين بذلك على معجزة من المصرف المركزي وبعقدهم أنه من الذكاء فرض ضريبة على خدمة الاتصالات عبر تطبيق الواتساب، جاءت مظاهرات 17 تشرين الأول 2019 لتفاجيء الجميع باستثناء المصارف التي قررت في اليوم نفسه التوقف عن الدفع.

## حكومة دياب واجهة لماذا؟

في مواجهة الغضب الشعبي عاد السياسيون للأعبيهم والتموضع استباقياً لما بعد الأزمة. بعضهم تحوّل لمعارض وآخرون رأوا في الانتفاضة مؤامرة من الخارج وحاولوا إيجاد وسيلة للاحتواء. وقع الاختيار على "حسان دياب" لتأليف حكومة تكنوقراط، ليأتي بعدها بيانه الوزاري ويقرّ بحجاجة الوضع المالي والاعتراض الذي يواجهه وغضب اللبنانيين، واعداء إياهم بمحاربة الفساد وإصلاح القضاء... كما شدّد على الاعتماد على وعود سيدر، على أن يتم الاستعانة بخبراء من صندوق النقد الدولي وخبراء قانونيين واقتصاديين دوليين لاتخاذ القرار المناسب، فأتى الرد من صندوق النقد الدولي بأن أي قرار متعلق بالدين يعود للسلطات اللبنانية وعليها اتخاذ القرار بالتشاور مع المستشارين القانونيين والماليين الخاصين بها. قررت الحكومة الاستعانة بالاستشاري المالي لازار والاستشاري القانوني كليري-غوتليب لتقديم خدمات استشارية للحكومة في إطار إدارة الدين العام، فبات المسرح جاهزاً للتخلف عن السداد والتفاوض مع الدائنين.

بحكم القمع هدأت التظاهرات وشوّه أتباع بعض الأحزاب السياسية المشهد بسبب تسلّهم الى الساحات. انقسم الرأي حول صحة تسديد وعدم تسديد سندات اليوروبوند فيما هيّا مصرف لبنان، مع المصارف اللبنانية وكبار حملة السندات الأجنبية، عملية مقايضة ترمي الى سداد مبلغ الأصل لسنة مقابل تسديد فوري جزئي، وصولاً الى طلب وإعطاء الإشارة الى تقديم الحكومة طلب رسمي لبرنامج من صندوق النقد الدولي في الأول من أيار. ترافق إعلان برنامج الحكومة مع جهود لتقديم صورة إجماع وطني للبرنامج أمام صندوق النقد.

"برنامج" الحكومة المتردد ووجهة سير المصرف المركزي

قدّرت الحكومة الخسائر انطلاقاً من الميزانيات، فاختلفت تقديرات هذه الخسائر بين الصيغ المختلفة للبرنامج واعتمدت الصيغة رقم 41 الرقم 83 مليار دولار فيما قلّصت الصيغة رقم 42 الرقم الى 63 مليار دولار! غير أن تقدير الحاجات التراكمية للتمويل الخارجيّ على سنوات البرنامج الخمس بقي ثابتاً عند المستوى نفسه (27-28 مليار دولار) مع توقّع الصيغة رقم 41 انزلاقاً تدريجياً لسعر الصرف من 3000 ليرة لبنانيّة للدولار الواحد الى 3500 ليرة بين عاميّ 2020 و 2024 أما تقديرات الصيغة رقم 42 فكانت تتراوح بين 2500 ليرة و 4300 ليرة لبنانيّة للدولار الواحد.

في ظلّ تخبط الحكومة اعتمد حاكم مصرف لبنان اصدار تعاميم فرضاً مجموعةً من الإجراءات كانت كفيلة بإسقاط الحكومة. فقد حوّل الودائع بالعملات الأجنبية الى الليرة اللبنانية واستحوذ على كل سيولة المصارف، كما استولى على التحويلات بالعملات الأجنبية الواردة من الخارج عبر شركات تحويل الأموال، فرض معدلات الفوائد الدائنة والمدينة، أعاد جدولة القروض للقطاع الخاص، أوجد عدة أسعار للصرف بحسب أنواع العمليات وفئات المودعين، وقام بإجراءات لضبط أسعار صرف العملات، معتمداً بذلك على اجتذاب دفع من الأموال من المغتربين. في وقتٍ لم تلتزم فيه المصارف الحياد، وفي حين استشعر المصرفيون خطر فقدان رساميلهم وملكية مؤسساتهم بعد أن عجزوا عن الالتزام بتعاميم مصرف لبنان، الذي ألزمهم بزيادة أموالهم الخاصة عبر ضخ أموال جديدة، أنتج مكتب الاستشاري جي-أس-أي خطة لجمعية المصارف بعنوان "مساهمة في خطة الإنعاش المالي للحكومة اللبنانية". خلص هذا التقرير الى أنّه على الدولة اللبنانيّة تسديد الخسائر التي سبّبت بتراكمها، كما يقترح التقرير تحويل الأملاك العامّة، المقدرة ب 40 مليار دولار، الى "صندوق تصفية الدين". يتولى هذا الصندوق إصدار سندات طويلة الأمد وتحمل فوائد تستند الى موجوداته بمبلغٍ يساوي مجمل هذه الموجودات، وتقوم الدولة بتحويلها لمصرف لبنان لقاء شطب الدين.

### التفاوض مع صندوق النقد الدولي والمشهد المحيط

بعدها عقدت بعثة صندوق النقد الدولي 14 اجتماعاً مع الفريق الحكومي اللبناني، صدر تصريحان رسميان مفادهما أنّ خطة الحكومة تمثّل نقطة انطلاق جديدة للمفاوضات الجارية، وأنّ الانطباع الأولي لفريق صندوق النقد هو أن برنامج الإصلاح يقارب حجم المسائل من ضمن الفرضيات المعتمدة. بقيت الإشاعات حول استبدال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تتداول حتّى تاريخ 12 حزيران 2020، لكن لم يطرح استبداله ضمن جدول الأعمال، في حين تولّى رئيس المجلس النيابي نبيه بري التصريح بعد اجتماع ضمّه ورئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس الوزراء حسان دياب في بعدها عن قرارين: أولاً تخفيض قيمة الدولار إزاء العملة اللبنانية وثانياً مخاطبة صندوق النقد الدولي بلغة واحدة، برعاية المجلس النيابي.

أحدث الواقع الفعليّ للانهايار الاقتصاديّ ديناميّة غضب عفويّة، تلتها ديناميّة استخدام أمنية وضعت زعماء الطوائف في موقفٍ حرجٍ ويبيّن رغبتهم بشدّ عصب جماعتهم. ومع إعلان التخلف عن السداد ثم التفاوض مع صندوق النقد الدولي ولدت ديناميّة مؤسسية داخلية ترجمت بإصدار "برنامج الحكومة" مع كل اللتباسات التي واكبت صياغته.

حيال هذه التحركات، نظّمت حركة "مواطنون ومواطنات في دولة"، مع 30 مجموعة سياسية، مسيرةً حول شعار واضح: "البديل موجود، حكومة انتقالية بصلاحيات تشريعية، ترسي شرعية الدولة المدنية".

تتالت الأحداث، مع إعلان أمين عام حزب الله حسن نصرالله أنّ على لبنان التوجه شرقاً، وأدّت الى استقالة المستشار الأول لوزير المال.

## حصيلة جولة

تلقّى النظام السياسي- الاقتصادي في لبنان صدمة عنيفة، وبدأ مشهداً مقلقاً بالارتسام. نرى توجّه المصارف ومصرف لبنان من جهة والحكومة من جهةٍ أخرى يسعيان للتطبيق على الوقائع، فهم يطالبون المجتمع، أي الطرف الثالث، بالتكيف مع الافقار الشديد والبقاء تحت سطوة النظام السياسي نفسه من دون برنامج اقتصادي متمايز. أمّا ما نقوله بالمقابل في حركة "مواطنون ومواطنات في دولة" أنّ مشروعنا السياسي المطروح هو البديل الوحيد.

## الفصل الثالث

### المحدّات والخيارات الاستراتيجية

إن الأضرار التي وقعت هائلة، إنما الأخطر هو تحجّر أنماط السلوك الذي بات عائقاً أمام العمل السياسي. هنا، يصبح الخياران الأساسيان مترابطين ويحكمان التوجه، الأوّل بالبنية الاجتماعية- السياسية بين السكان والثاني بالعلاقات السياسية والاقتصادية في المجال الإقليمي.

### اقتصاد المخزون أو اقتصاد الدفع

إن الغاية من الإدارة الاقتصادية ليست السعي للمحافظة على المخزونات المالية أو توزيع أعبائها وملكيّتها (شطب جزئي أو كليّ للذمم المالية، الكابيتال كونترول...) إنما ترميم هذه التدفقات. فالانتقال من التفكير بالمخزون الى التفكير بالدفع قد يصطدم بالمصالح المعنوية وبمعوّقات نظرية ومؤسسية.

### ماذا تعني الخسائر المالية؟

إذا ما اعتمدنا منظور السيولة، قد تبدو الخسائر هائلة، فالسيولة هي التي تحرك المودعين، وباتت تعني "دولارات حقيقية". الخسائر تحصل عند توقّف شرطان: الأوّل، فروقات سلبية بين القيم السائلة المقابلة لسندات دين الدائن، والثانية إذا لم يعد الإطار المؤسسي الذي يرمي هذه الانتظارات أو الوعود مقبولاً من كل من الدائن والمدين.

كان من واجب حاكم مصرف لبنان المفاضلة بين تقليص الفوارق بين الديون والقيم المقابلة لها وتدعيم مصداقية الإطار المؤسسي الذي تحصل استناداً إليه المقارنات لتأجيل أمدها مما قد يؤدي الى تضخيم حجم الذمم الدائنة. هذا الأمر قد يتعارض مع السعي لتعزيز نمو القيم المقابلة الذي قد يؤدي أيضاً بهم الى تضخيم حجم الذمم الدائنة.

لا شك بأن كمية موارد العملات الأجنبية من أصول خارجية متاحة، مع ما تبقى من الذهب، بالإضافة الى التمويل الخارجي الموعود وغيرها ستتحكم بالاختيار بين مختلف الصيغ النقدية الممكنة. لكن ما بات ثابتاً هو أنه يجب التخلي عن "الدولة" بشكل نهائي لأنها تؤدي الى فقدان كلّ قدرة السياسة النقدية على التأثير في الاقتصاد، وسوف توجب المفاضلة بين استهلاك يتقلص بشكلٍ حادّ واستثمارات مطلوبة بشكلٍ ملح، ومراقبة بعض التأثيرات والسيطرة عليها كتآكل الموارد وعودة الزبائنية المافيوية وغيرها، من هنا يتوجب على النظام الجديد معالجة هذه الاعتبارات.

### المقيمون الأجانب وإعادة تشكيل المساحة الإقليمية

كما سبق وذكر، إنّ غير اللبنانيين يمثلون جزءاً كبيراً من السكان وخاصةً الفئة الناشطة منهم. هم إما عمال قدموا بشكلٍ إفرادي بغرض إرسال عملات الى عائلاتهم، ومن المرجح أن يغادروا بسبب فقدان العملات الأجنبية، أو عمال حضروا مع عائلاتهم ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بشكل دائم ومن اللاجئين-النازحين السوريين التي تشكل عودتهم مشكلة، فيكون لوضعهم الراهن صيغ كثيرة. الصيغة الأولى تقوم على الحفاظ على الوضع الراهن، أي على إبقاء أكثر من مليون سوري في لبنان مما قد يؤدي الى تفاقم التوترات بين الفقراء اللبنانيين والسوريين، خصوصاً مع استمرار المساعدات الانسانية لسوريين. هذا الاحتمال مرتفع لكنه غير قابل للإدارة دون ترتيب أوضاع السوريين. أما الصيغة الثانية، فتقضي بدمج قسم من السوريين في المجتمع اللبناني، وتزداد احتمالية قيام هذه الصيغة مع مرور الوقت. أما الصيغة الثالثة فهي فرضية عودة اللاجئين وهو احتمال مستبعد اليوم، والصيغة الرابعة هي إعادة هيكلة المجال الإقليمي.

### التشكل الاجتماعي: المهاجرون والهجرة

ماذا يقدم المهاجرون؟ بات واضحاً أن المسألة تتعلق بإيجاد تنظيم للسلاسل المالية. العجز المتراكم بالاستثمارات كبير، وإذا لم يعوّض فهذا يعني أن المداخل سوف تبقى متدنية لفترةٍ طويلة، مما قد يدفع نحو المزيد من الهجرة، فيصبح من الواجب الاهتمام بالمصالح المادية للمهاجرين وإنشاء وضع قانوني يؤمن لهم المشاركة المتوازنة في الحياة العامة.

### مشاريع مجتمع ومشروع دولة

يمكننا تصوّر عدة نتائج محتملة للأزمة التي وجد لبنان نفسه غارقاً فيها، شريطة أن ينظر إليها على أنّها انتقال مما لم يعد موجوداً – وان استمرّ الناس بالتمسك به – الى ذاك الشيء الجديد الذي يجدون صعوبةً في تصوّره برصانة.

الأجانب	الهجرة	المنطقة	الشرعية
مغادرة كثيفة	مغادرة كثيفة	وضعية عداء	طائفية



مكوث بحكم الواقع	هجرة محدودة	تنسيق بالحد الأدنى	عسكريّة
اندماج منظم	هجرة مضادة	تنسيق اقليمي	مدنيّة

القيم المرجعية للمتغيرات الرئيسية التي تتحكم بالصيغ المحتملة في نهاية الأزمة

إذا ما نظرنا الى التأثير للمتغيرات الأربعة الرئيسية (وضع الأجانب المقيمين، هجرة اللبنانيين، العلاقات الإقليمية ومرجعية شرعية الدولة) واعتمدنا على ثلاث صيغ للتعامل مع كلٍّ من هذه المتغيرات نحصل على 81 صيغة محتملة، لكن احتمال تحقق بعضها بسيط.

لذلك تسعى حركة مواطنون ومواطنات في دولة الى تلافي تحوّل الهجرة الكثيفة الى ردة فعلٍ على الأزمة الاقتصادية والمالية الحادّة، ما يعني أنه تمّ التضحية بالمجتمع للبقاء على النظام السياسي الطائفي. تنطلق الحركة من خيارٍ سياسيٍّ وهو إرساء نظامٍ سياسيٍّ يحظى بشريّةٍ واثقة تسمح له بمواجهة التحديات، نظام مدني يعلن صراحةً خياراته في السياسة الداخليّة والخارجية.

## الفصل الرابع

### استكشاف البدائل، وسائل العمل وسبله

إن الإداء برسم خطط عمل تطبّق ميكانيكياً هو أمر غير واقعي، فعلياً أن نأخذ بعين الاعتبار تعقيد مسارات التطور الممكنة وتعدد التأثيرات الخارجيّة في أكثر مناطق العالم اضطراباً.

فالإجراءات تعتمد على اعتبارات الضرورة واعتبارات الأسلوب، متناولين ثلاث مسائل محورية؛ أولاً رسم أطر الخيارات القطاعية، ثانياً المحيط الإقليمي، وثالثاً وسائل مواكبة العملية الانتقالية.

### رسم أطر الخيارات القطاعية

لرسم أطر الخيارات القطاعية، يحتاج التصحيح لناحية الانتاج الى وقتٍ أطول من التصحيح عبر الطلب. هنا، تكون المسؤولية السياسية لتقصير الفارق الزمني فائقة الأهمية، فزيادة الانتاج تتحقق أسرع مع توفر ثلاثة شروط، على أن ينخرط هذا الخيار وأشكال التدخل ضمن إطارٍ عامٍ ويرتبط بشكل المجتمع الذي نريده. تتوقف الأفضلية التي تمنح لأحد القطاعات وإلحدي وسائل التدخل على اعتباراتٍ عديدةٍ منها: أولاً، على الطاقة التصديرية، وهي معيارٌ أساسيٌّ لتصحيح الميزان الاقتصادي وما يتبعهما من ضرورة جذبٍ مستمرٍ لرؤوس الأموال؛ ثانياً، على مرونة العمل نسبةً للانتاج، حيث أن توليد فرص عمل بات تحدياً سياسياً. إن أحد العوامل الأساسية لغياب النمو الاقتصادي هو ضعف مرونة فرص العمل بالنسبة للنمو. أمّا الاعتبار الثالث يقوم على مضاعفات الإنتاج الغير مباشرة التي يمكن تعظيمها إذا تمكن لبنان وسوريا من إقامة علاقاتٍ تكامليةٍ بين اقتصاديهما.

يتوجب أن يهتم أي إجراء يتخذ، بأي قطاع، بوجهة وكيفية إعادة تخصيص عوامل الانتاج المنخرطة في الأنشطة، ويكون من الواجب تخفيف المخاطر التي تصيب الأسر والمؤسسات جزاء إجراءات التصحيح المالي وتخفيف المخاطر المرتبطة بالأزمة نفسها.

## المحيط الإقليمي

لا شك أن مصلحة لبنان تقتضي تنظيم علاقاته الإقليمية لأنها أداة حاسمة لتصحيح التشوهات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة بكلفة اقتصادية واجتماعية منخفضة. ولا بد أيضاً من الاعتراف وقبول فكرة أن لبنان وسوريا لن يعودا الى وضعيهما السابقين وأن دينامية الحرب الأهلية تصوغ كل يوم مشهداً اجتماعياً واقتصادياً ومجالياً جديداً للبلدين.

في ظل عوامل عدم اليقين وضمن شروط عديدة، وبعد ايضاحات ضرورية نستفيض في شرحها في المشروع الموسع، يمكن استعراض الاصعدة المختلفة التي تتأثر وتتوثر على الخيارات المتخذة، ما يبين قدر أهمية الرهانات وصعوباتها في آن معا.

على الصعيد الاقتصادي، يجب تركيز العمل باتجاه هدفين، الأول زيادة حجم الطلب على المنتجات اللبنانية - السورية في الأسواق الخارجية، والثاني مواكبتها من خلال تعزيز القدرات الانتاجية الداخلية المتوفرة في لبنان وسوريا معاً. هذه الإجراءات يمكن أن تسهم بدعم الانتاج اللبناني والسوري وتمهد الطريق أمام التكامل الإيجابي بين البلدين وتجاه باقي الدول العربية.

لكن الخيارات تتعدى الصعيد الاقتصادي، وتشمل اهداف ضمن الأصبدة السياسية والاجتماعية والمجالية.

## مواكبة العملية الانتقالية

خلال مواكبة العملية الانتقالية، أي العبور من بنية اجتماعية واقتصادية معينة الى بيئة مختلفة، من المهم تنمية وتغليب الوعي للطابع التطوري للعملية الانتقالية. ترسم وجهة الانتقال بشكل واضح وتعتمد إجراءات عملية تثبت صدقية المشروع. فالحق بالتقديمات الاجتماعية، والدخول المجاني الى نظام تعليمي ينهي آليات توارث النخب وآليات تقسيم المجتمع طائفيًا.

## الغموض في الازدواجية بين الأهداف الاقتصادية الكلية والسلوكيات الاقتصادية الجزئية

تجدر الإشارة هنا، أنه، وعلى مستوى الإدارة الخاصة، كل شيء ينبع من قناعة أي منتج قائم ومحتمل وإذا ما كان بإمكانه أن يستمر، إنما المشهد يختلف كثيراً على مستوى الاقتصاد السياسي.

وضعية المؤسسات، ضمن البنية الانتاجية، تعتبر العمل كعنصر إنتاج، ويفترض أن تترافق زيادة الإنتاج مع زيادة فرص العمل، كذلك يمكن للانتاج أن يزداد بزيادة الانتاجية. بما أنه يفترض على التمويل تحفيز الاستثمارات، التي هي بدورها تزيد

الإنتاج وبالتالي العمالة، لا يعتبر التمويل هدفاً أساسياً لتوليد فرص عمل، بل يمكنه أن يخدم زيادة مكاسب رأس المال على حساب زيادة الأرباح، وزيادة الأرباح على حساب زيادة الإنتاج...

الهدف الأساسيّ هو خلق فرص عمل في لبنان وهذا ليس تحدياً سهلاً. خلق الوظائف يمكن أن يأتي نتيجةً لعمليتين: الأولى نموّ المؤسسات الموجودة، ناقص تضاؤل حجم بعضها و الثانية عدد المؤسسات المستحدثة صافياً من المؤسسات التي تقفل، وهذا يعني المزيد من الاستثمار. لكن ليس مؤكداً أن الاستثمار في مؤسسة تتمكن في الاستمرار هو مصدر لفرص عملٍ جديدة. فعلى المستوى العالمي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، الارتباط بين العمالة والقيمة المضافة للناتج المحلي في القطاعات المختلفة هو ارتباط ضعيف في مراحل النمو.

يكون للتمويل اربعة استخدامات: أولاً تمويل الآليات العملائية، ثانياً تمويل الاستثمارات، ثالثاً تمويل الخسائر ورابعاً تمويل اكتساب مواقع لتحصيل الربح. إنّ وجهها الاستخدامين الأول والثاني يمكن أن يكون لهما تأثير اقتصادي إيجابي.

## الفصل الخامس

### الإجراءات المؤسسية العابرة للقطاعات

#### النقد

استمرّ النظام الاقتصادي بسبب الوهم المتمثل بالدولار اللبناني، لكن مع سقوط هذا الوهم انكشف حجم الخسائر المتراكمة، ومع فقدان العملات الأجنبية أصبح هذا هو التحدي الأكبر. بطلت هذه الأزمة لا يزال مصرف لبنان يمارس ضغوطاً على الصرافين للحدّ من تأثيرهم على تراجع قيمة العملة، حيث أصبحوا يتولون مهمّة تأمين العملات الأجنبية، في حين أنّها لم تعد موجودة لدى المصارف. يتوجب الإقرار هنا بالحاجة الى عملة وطنية رغم صعوبة الأمر بالنظر الى عمق "الدولة" في التبادل وفي تقييم الأصول والخصوم، كما يفرض الاختلال الأساسي في الموازين الخارجية ضرورة إدارة المخزون المتوقّف من العملات الأجنبية بدقة شديدة.

### الجباية والانفاق العامين

يتعامل النهج المحاسبي-المالي مع الماليّة العامة من منظور الدين واستدامته، لذلك، ولضمان سداد ائتماناته، كان لصندوق النقد الدولي شروطه. فيما نرى أن دور الضرائب الرئيسي هو خدمة تمويل خدمات عامة مستدامة ذات نوعية أفضل، وأن يكون للضرائب بعداً تحفيزياً. على صعيد الواردات، لا يوجد مبرر لوضع مداخيل الأسر من الإنتاج في سلّة واحدة مع مداخيل الأموال والربوع وأن تخضع لمعدلات الضريبة نفسها، فيكون التركيز على ضرائب الدخل مقابل الضرائب على الاستهلاك. على صعيد الإنفاق، من سماته الرئيسية الحجم الاستثنائي لنفقات إعادة التوزيع على حساب الانفاق الاستثماري وعلى حساب الانفاق الضروري للإنتاج الفعّال للخدمات العامة. تجدر الإشارة هنا أن نفقات التوزيع، التي تسمّى "فساداً"، شكّلت العصب الوظيفي للنظام الاقتصادي السياسي المتهاوي.

## الوساطة المالية

يسقط النظام المصرفي اليوم ومعه المصرف المركزي، بعد تأدية الوظيفة بترويضه تدريجياً وصولاً الى إخضاعه. فما هي الوظائف التي يطلب من الوساطة المالية القيام بها في المرحلة الانتقالية؟ وأي قطاع مصرفي يحتاجه لبنان؟ وفي أي مرحلة من العملية الانتقالية يجب أن تتم إعادة بناء القطاع المصرفي؟

الوظيفة المطلوبة من النظام المصرفي هي حشد الادخار الداخلي والادخار الخارجي المتاح وتوجيههما صوب الاستثمار، تسهياً للانتقال الى نموذج اقتصادي يحفظ مصلحة المجتمع، بدلاً من استهلاك هذا الادخار وتمويه ضياعه، كما فعل النموذج المفلس.

"إعادة هيكلة" النظام المصرفي، أو بالأحرى تأسيس نظام مصرفي يؤدّي الوظائف التي يحتاج إليها البلد، يجب أن يتم قبل أي تفاوض مع الدائنين، من حملة سندات اليوروبوند، ومن مصارف حالية، وإنما أيضاً مع المواطنين فيما خص حقوقهم الاجتماعية، ومؤسسات الادخار المجتمعية، وأخيراً مع صندوق النقد الدولي بعد أن تم التوجه إليه. يجب أن يتم أيضاً قبل أية عملية لتحويل الذمم المالية إلى الليرة، أو فرض أية ضريبة استثنائية، أو أي اقتطاع من الودائع، أو تأجيل للاستحقاقات أو تحويل الودائع الى رأسمال أو أي شكل آخر. ونحذّر بوضوح من أنّ أي قلب لتسلسل حلقات هذه الاجراءات سوف يولّد حالات من الأمر الواقع تجعل من الصعب، بل من المستحيل، اقامة النظام المصرفي الذي يحتاج اليه البلد.

## الفصل السادس

### خيارات وإجراءات قطاعية

في الخيارات والإجراءات القطاعية، يجب التمييز بين فئتين من القطاعات، تعالج كلّ منها بشكل منفصل. الفئة الأولى هي الخدمات الأساسية الغير قابلة للتبادل وتخضع لإعتبارات الضرورة، والفئة الثانية هي القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتبادل.

## الخدمات الأساسية غير القابلة للتبادل

منسوب التأثير والمحطات							
الإجراءات	الوقوع السياسي	إعادة التوزيع	الربوع	العمالة	الكلف الداخلية	الحساب الخارجي	
تغطية أساسية شاملة ممولة من الضرائب، وضبط مركزي للتقديرات ولتوريد المواد	مرتفع	محدود	محدود	محدود	مرتفع	متوسط	الصحة
تعليم أساسي مجاني وموحد، تعاقد مع الاخصائى والاخصاء للتكليف، إعادة هيكلة التعليم العالى تخصصا وبحثا، مع تعاقد قطاعي وشخصي، مواكبة التدريب للمرحلة الانتقالية	مرتفع	متوسط	متوسط	محدود	مرتفع	محدود	التعليم
إعادة هيكلة المخزون والعلاقات التعاقدية والتمويلية تخفيض الإيجار	متوسط	متوسط	مرتفع	محدود	مرتفع	محدود	السكن
خفض الاستهلاك عبر تعديل التعرفة وتجهيز المساكن (عزل، تدفئة)، تعديل المصادر (طاقة شمسية وهوائية وغاز واستيراد الطاقة)	محدود	متوسط	متوسط	محدود	متوسط	مرتفع	الكهرباء
فصل ملكية الشبكات (ملك عام) والتطبيقات (مباحة). استقلالية البث (الأرضي وبالأقمار الصناعية)، تطوير القدرات التشغيلية والأمنية	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	محدود	الاتصالات
إدارة الطلب عبر التعرفة، ودمج حلقة المياه، وعقولة التخزين والتوريد	محدود	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	محدود	المياه
دمج إدارة الحلقة ووقف الردم في البحر	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	مرتفع	محدود	النفايات
نقل عام على مسار مخصصة بين المدن وضمها، إعادة ترتيب الشبكات، دعم النقل العام ورفع الضرائب على المستوردات البديلة	مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	متوسط	مرتفع	النقل الداخلي
إعادة تشكيل المجال الإقليمي، تخصص ومكامل مرافق بيروت وطرابلس	متوسط	محدود	متوسط	محدود	متوسط	مرتفع	النقل الخارجي

## السلع والخدمات للتبادل

الإجراءات	المفاعيل		الاحتياجات				السلع
	إلى المصعب	إلى المنبع	أسواق	مهارات	عمالة	رساميل	
إعادة تشكيل "استثمارات زراعية" وجمع المزارعين. تفتيت احتكارات التوريد والتوزيع	متوسط	محدود	محدود	محدود	مرتفع	محدود	زراعة
ميزة تفضيلية مشهورة، توسيعها إلى المدخلات الإقليمية (سوريا، مصر) وتفتيت المواقع في الأسواق والعمالين التسويقية عند المصعب	محدود	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط	تحويل زراعي
أفضلية شبكة إنتاج وتسويق قائمة	محدود	محدود	متوسط	محدود	متوسط	متوسط	خشب وورق
مفاعيل عند المصعب وإمكانات تسويق إلى إفريقيا	مرتفع	متوسط	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	إلكتروميكانيك
تطوير شبكات العلاقات	محدود	محدود	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	أدوية
الارتقاء في سلسلة التوعية، وصول مبسر إلى مدخلات إقليمية	متوسط	محدود	متوسط	مرتفع	متوسط	مرتفع	كيمياويات
تطوير شبكات العلاقات	مرتفع	محدود	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	طاقة جديدة
تطوير شبكات العلاقات في الغرب	متوسط	محدود	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	روبوتات
	إلى المصعب	إلى المنبع	أسواق	مهارات	عمالة	رساميل	الخدمات
ميزة تفضيلية مشهورة، مع بقاء الإنتاج حراً؛ إدماج صناعي ضروري في الأبنية والفروشات وغيرها	مرتفع	متوسط	مرتفع	مرتفع	محدود	محدود	تصميم
مزايا تاريخية، تراجع حديث وتبعثر طاقات، إعادة التشكل حول البنى التحتية والمؤسسية مع مفاعيل إقليمية	محدود	متوسط	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	إعلام
مزايا تاريخية، تراجع حديث وتبعثر طاقات، إعادة تشكّل مؤسسية مع مفاعيل إقليمية	محدود	محدود	متوسط	مرتفع	محدود	محدود	استشارات
ميزة تفضيلية مشهورة، تراجع حديث، ضرورة إعادة هيكلة في الخارج واستعادة الزمام في الفنادق	محدود	متوسط	متوسط	متوسط	مرتفع	مرتفع	فنادق ومطاعم
هاتف، مياه، فنيات... مفاعيل شبكة العلاقات وتمرس استراتيجي مفارق	محدود	محدود	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	إدارة خدمات

## الصحة

في القطاع الصحي، يجب أن تشكّل المداخيل الناتجة عن مصادر الربوع المختلفة القاعدة الرئيسية لتمويل التغطية الصحية. ولا يوجد أي سبب لتمويلها عبر الإشتراكات الإلزامية المحتسبة على أساس الأجر خصوصاً في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة وإنخفاض الأجور الحقيقية. يتولّى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسؤولية إدارة النظام الذي يغطّي الخدمات الأساسية بصورةٍ شاملةٍ، وتؤمن التقديمات التكميلية للصناديق الحالية للمهن، صناديق التعاضد وشركات التأمين الخاصة.

## التدريب والتعليم

هدفنا أن يؤمّن النظام التعليمي وظائف محدّدة ومنها: تعزيز الشرعية المدنية للدولة، تغذية الفكر النقدي، الحرية الفكرية، انتاج المعرفة، تطوير القدرات على إدارة الطلب ومواكبة العملية الانتقالية من خلال دمج التدريب ما بعد المدرسي. ما تطرحه الأزمة الاقتصادية من اعتبارات اجتماعية تسمح لنا بإعادة تركيز التعليم على وظائفه الاقتصادية والسياسية. يصبح التعليم الأساسي، وصولاً للمرحلة التكميلية إلزامياً ومجانياً، حتّى المرحلة الثانوية، على أن تغطّي الدولة تكاليف التعليم في المدارس الخاصة المتعاقدة من خلال مخصصات. في المقابل يتمّ التعامل مع المؤسسات التعليمية الغير متعاونة بوصفها مؤسسات تجارية. كما تعاد هيكله التعليم العالي لربطه باحتياجات التحوّل الإقتصادي.

## السكن

السكن ليس مجرد سقفٍ يلبي حاجة وظيفية بديهية. في النظام السياسي الحالي، هذا المجال أصبح تراتبياً ومنظماً وفق أسس تعكس المرتبة الاجتماعية والانتماء الطائفي، فانتهى الأمر بتهميش بعض البلدات والمدن لتزداد الكثافة السكانية في مناطق دون سواها. كما وظّف 65% من التحويلات الأجنبية التي وفدت في المضاربات العقارية ما ساهم في تقهقر القطاعات الانتاجية الأخرى وارتفعت أسعار الأراضي والإيجارات. هذه الاستراتيجيّة المدنية حولت الاتوستراتادات الى جادات تجارية، ودمرت المباني والمناطق التراثية لتتكاثر مدن الأشباح في ظلّ غياب أي تعداد سكاني رسمي. يكفي هنا التدخّل على مستوى السياسات المالية وسياسات التنظيم المدني ضمن إطار مؤسسي واضح. أصبح من الضروري القيام بعمليات الإخلاء أولاً، ثم إعادة صياغة العقود وجدولة القروض، بهدف ترشيد الأسعار العقارية وتلافي حصول إفلاس منظومي للمطورين العقاريين وللمؤسسات البناء المقترض. نحتاج اليوم الى اعتماد سياسات مالية دقيقة كي يتناسب الإيجار مع أوضاع كلّ من المالكين والمستأجرين.

## الطاقة الكهربائية

الطاقة الكهربائية سلعة ضرورية. هي اليوم تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات لانحية كلفة الانتاج وفاتورة الاستيراد، ولا تتوفر الكهرباء عبر الشبكة الوطنية إلا لنصف الوقت، كما يعتمد 84% من المساكن على المولدات الخاصة بالمباني أو الحي، التي يتقاسم أصحابها المناطق تحت حماية الأحزاب. يجب تناول مسألة الكهرباء من ثلاث زوايا: تكاليفها الانتاجية المرتفعة،

الخسائر الفادحة التي تتكبدها مؤسسة كهرباء لبنان، ونسج المافيا لشبكتها في الهيكل المتصدع. من القرارات التي يجب اتخاذها هي أولاً تنظيم الاستهلاك. يحصل ذلك عبر وضع تعريفات وأحكام مالية مكّمة تجمع الضرائب وتعفي الدعم من أجل تقليل الاستهلاك، وجعل تكلفته تصاعديّة، بالإضافة الى الحدّ من تكاليف الطاقّة للأنشطة الانداجيّة بحسب حجم قيمتها المضافة وصافي صادراتها وعدد الوظائف التي تؤمنها. القرار الثّاني يقوم على تنوع أنماط إنتاج الطاقّة للتخفيف من المخاطر التكنولوجيّة والاقتصادية والسياسية بدلاً من تأجيل الخيارات باستمرار والانهاء مع حلول مؤقتة.

## الاتصالات

تضم الاتصالات مجموعة تتزايد باستمرار من خدمات الاستهلاك النهائيّة، إنّما أيضًا من خدمات تدخل في عمليات إنتاج العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، وهي بالتالي تساهم في تفرّيع مواقع الأنشطة، وفي إحداث تحولات لسلاسل الإنتاج والتوزيع. توفر الاتّصالات كذلك أداة رئيسية للرقابة، سواء القضائية أو الأمنية، الوطنية أو الأجنبيّة. وهي تمتاز بأنّها تشكّل مصدرًا سهلاً للربوع نظرًا لطبيعتها الاحتكارية وللطلب الهائل الذي تستولده.

كون القطاع مملوك من الدولة، يبقى الباب مفتوحا لهيكته بشكل ذكي، يدمج أبعاده الاقتصادية والعلمية والسياسية، ويستفيد من تجارب الدول الأخرى، من دون الخضوع للقيود التي فرضتها عليها الخيارات التي اعتمدهتا سابقا.

المهارات المهنيّة والتجاريّة التي اكتسبها اللبنانيون المقيمون، وأيضا المهاجرون، في إنتاج البرامج التطبيقية وفي إدارة الخدمات، تسمح بتوقع تأثير كبير على التوظيف والدخل، محليًا ومن خلال التصدير.

## المياه

تلبي المياه احتياجات حيويّة. يجب الأخذ بعين الاعتبار قيمتها الاقتصادية والبيئيّة في استخدامها المنزلي، فلا يجوز اعتبار استخدام المياه مجانيًا. المياه ليست منتجاً استهلاكيًا ولا مخزون من الموارد بل تندمج ضمن الدورة الطبيعيّة، لذلك يجب أن تتناول الإجراءات العامّة في هذا القطاع أربع حلقات رئيسيّة من الدورة: أولاً السيطرة المحكمة على المصادر الرئيسيّة للمياه، ثانياً إقامة شبكة توزيع فعالة تقلل من الخسائر والتسرب، ثالثاً وضع تعرفه تنظّم سلّم الأولويات بين وجهات استخدام المياه وفق مستوى الحاجة الحقيقية ورابعاً الحدّ من التسريبات في الدورة.

تقوم هذه الهيكلية على فصل واضح بين أوّل طبقة الشبكة، سواء كانت سلكية أو لاسلكية، وهي طبقة ملك عام، وثانياً طبقة الخدمات، في تنوعها الكبير من حيث النطاقات والتقنيّات. هذا الفصل وفق الطبقات "الأفقي" يتعارض أساساً مع الهيكلية العامودية المستقلّة وغير المنسّقة وفق ما يسمّى نمط "الاهراءات".

## النفايات

تحولت إدارة النفايات في لبنان الى مثالٍ أسطوري، حيث أعيد إطلاق مشاريع المحارق دورياً دون إقامة أي اعتبارٍ للبيئة. إدارة النفايات يجب أن تبدأ من الإدراك بأن النفايات هي واحدة من دورة المنتجات ويترتب عن ذلك ضرورة التمييز بين



فنتين للعمل. الفئة الأولى تقنيّة، وتشمل الإجراءات التالية: التقليل من النفايات الصناعيّة واستبدالها ببدايلٍ قابلةٍ للتحلل، فصل أعلى نسبة ممكنة من النفايات وفقاً لعمليّة معالجتها، معالجة كل فئة من فئات النفايات بالطرق المناسبة والتخلّص من المخلفات بالطرق المناسبة. الفئة الثّانية مؤسسية تتعلّق بالاقتصاد السياسي، وتتضمن الإجراءات التالية: توضيح مسؤوليّات السلطات المركزيّة والمحليّة وليس صلاحيّاتها، إعادة صياغة التقسيمات الإداريّة لتكون البلديات قادرة على تحمّل مسؤوليّاتها بشكلٍ فعّال، إعادة صياغة صفة المقيم والناخب وتنظيم صلاحيّة الأراضي للبناء وفق أطر تجمع بين النهج المعياري الذي يسمح بمراعاة التجهيزات المهيكلة للمجال وطبيعة التربة.

## النقل

تعزيز قدرات شبكة النّقل لا يؤدي إلّا الى استقطاب المزيد من السيارات وينتج عن ذلك خسائر كبيرة لناحية الوقت الذي يستهلك في الرحلات اليومية والأضرار البيئيّة وحوادث السير، بالإضافة الى التكاليف الكبيرة على الاقتصاد واستيراد كثيف للسيارات والوقود. يقتصر النقل العامّ على عرض بدائيّ وغير منظمّ، من دون جداول زمنية أو محطات توقف ثابتة، فيؤدي الى فوضى مسؤولة عن جزء كبير من الاختناقات المروريّة وحوادث السير. يتوجب هنا تقسيم العمل وفق بعدين زمنيين: المدى الأطول والمدى الأقصر. تحدّد معايير إعادة توزيع المداخل وإعادة توزيع الكلف، بالإضافة الى إعادة توزيع "كمية النقل" عبر زيادتها على مستوى ربط الأقطاب (محور مباشر بين المدن: طرابلس - بيروت - النبطية وبيروت - زحلة - بعلبك) وخفضهما من كلّ من الأقطاب (ضمن بيروت الفعلية). يتمّ إنشاء شبكة نقل مشترك على مسارب مخصّصة بين طبرجا، بيت مري، الدوحة، عرمون، والدامور وتتمّ استعادة الأوتوسترادات لوظائفها وطاقاتها المرورية وفصلها عن المباني والمحلات التجارية وتخفيض التكلفة الاقتصادية الإجمالية للتنقل عبر إحداث تحوّل حاسم في الوسائط المستخدمة.

## النقل الخارجي

لن يتمكن لبنان من مواجهة التحولات السياسيّة والاقتصاديّة لوحده وبسرعة، لكن يمكن العمل على مقاييس قد ينتج تفاعلها تأثيرات مضاعفة. على الصعيد الوطني، يمكن اعتماد إدارة عقلانية للاستثمارات في البنية التحتية ولكلف تشغيلها ونوعيّة خدماتها وتعزيز التخصص والأداء في الأنشطة الاقتصادية (صناعة، تعليم، صحة..) التي ستزيد من حركة الرّكاب والبضائع من وإلى لبنان، بالإضافة إلى تنظيم علاقات مع الهجرة اللبنانيّة في مجالات التعليم والتجارة. أما على الصعيد الإقليمي، يجب أن يسعى لبنان الى تعزيز مربع بيروت- دمشق- حمص- طرابلس وتقوية محور بيروت- دمشق- بغداد وصولاً من جهة أولى الى طهران ومن جهة ثانية الى الكويت، بالإضافة الى السعي لتطوير العلاقات مع مصر والحفاظ على الخطوط البحرية مع دول البحر المتوسط وتطويرها.